واشنطن ولندن وباريس تعد بياناً يحذر دمشق من إجراءات أخرى

ترحيب روسي وتشكيك غربي بالتزام دمشق بخطة أنان ومسؤولون أمميون إلى سورية للإعداد لنشر مراقبين

متظاهرون يرفعون علم سورية بعد الاستقلال عن فرنسا في احدى ضواحي دمشق (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: وسط ترحيب روسي وتشكيك غربي وعربي بالتزام دمشق بتعهداتها بوقف الأعمال القتالية في 10 الجاري التزاما بخطة كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية، أعلن أحمد فوزي المتحدث باسم أنان أن عددا من المسؤولين بالأمم المتحدة سيصلون إلى دمشق خلال يومين تمهيدا لنشر مراقبين دوليين في سورية.

وقال «يفترض ان يقوموا بإعداد خطة نشر المراقبين»، موضحا أن هذا الفريق المتقدم سيتألف من خمسة او ستة اشخاص.

وردا على سؤال عن موعد نشر المراقبين، قال الناطق انه لا يعلم. واضاف «نحتاج الى قرار لمجلس الامن الدولي ووقف للعنف قبل نشرهم».

في غضون ذلك، قال ديبلوماسيون في مقر الأمم المتحدة إن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا تعمل على إعداد بيان من مجلس الأمن الدولي يتضمن تحذيرا الى الرئيس السوري بشار الأسد باتخاذ «إجراءات أخرى» في حال تنصله من تعهداته بتنفيذ خطة السلام التي اقترحها أنان.

ونقلت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» أمس عن الديبلوماسيين القول بأن البيان سيضع التصديق الرسمي على الموعد النهائي الموضوع للحكومة السورية بسحب قواتها وأسلحتها الثقيلة من المدن السورية التي تشهد احتجاجات ضد نظام الحكم، وهو العاشر من الشهر الجاري.

كما سيتضمن البيان استعدادات الامم المتحدة لارسال مهمة مراقبين في حال توقف أعمال العنف، والاتفاق حول الانتقال السياسي» السلمي للسلطة.

أردوغان يتهم مجلس الأمن بالدعم غير المباشر للقمع في سورية

ومن المقرر أن ترسل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وهي دول دائمة العضوية في مجلس الامن، مسودة بيان المجلس، الذي ليس له قوة القرار الكامل، إلى باقي الدول الأعضاء في المجلس، المكون من 15 دولة عضوا، على أن تجرى المفاوضات بشأنه اليوم، ويتم الاتفاق على النسخة النهائية غدا الخميس في حال عدم ظهور اعتراضات من الدول الاعضاء.

وكان مجلس الأمن قد قال ان مهمة المراقبين الدوليين، المكونة من 250 عنصرا، ستحتاج الى شهرين على الاقل لكي تستكمل، في حال نفذ النظام السوري قرار سحب قواته من المدن السورية.

وقال المسؤول في مهمات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة هيرف لادسوس ان نحو مائة عنصر من قوة حفظ السلام والمراقبين يمكن ان يدخلوا إلى سورية في غضون 45 يوما.

وأضاف أن القوة بكاملها ستستغرق وقتا اطول بكثير نظرا لطول فترة الاستعداد للمهمة، مشيرا الى أن قوة من مائة عنصر تحتاج إلى 40 عربة مدرعة للقيام بمهامتها.

في هذه الأثناء، أعربت الخارجية الروسية عن ارتياح موسكو لقرار دمشق سحب القوات الحكومية من المدن السورية حتى 10 أبريل كأول خطوة في إطار تنفيذ خطة أنان.

وذكر بيان أصدرته الخارجية الروسية أمس أن لقاء نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف والسفير السوري في موسكو رياض حداد، تناول الأوضاع الراهنة في سورية، وأن الديبلوماسي السوري أطلع المسؤول الروسي على جهود الحكومة السورية الرامية إلى تطبيع الأوضاع في البلاد، مؤكدا أنها أقدمت على تنفيذ التزاماتها وفق خطة أنان.

وأضاف البيان أن الطرفين أكدا ضرورة اتخاذ المعارضة السورية وجماعاتها المسلحة خطوات مماثلة، واستعدادها لتنفيذ خطة أنان.

في المقابل، شككت قطر أمس في عزم الحكومة السورية على الالتزام بخطة انان لايقاف العنف وقالت انه لا ثقة لديها في الوعود السورية.

وقال وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية خالد العطية «اتمنى ان تتم الاستجابة للنقاط الست في مبادرة انان لكن لم تعد لدينا ثقة في وعود الحكومة السورية».

وأضاف المسؤول القطري الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الافغاني زلماي رسول «الى الان لم نر ان الحكومة قد استجابت لاي نقطة والوضع في سورية لا يسر عدوا ولا صديقا».

من جانبه، جدد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان امس انتقاده لمجلس الأمن الدولي لإخفاقه في التحرك حيال سورية، معتبرا أن الصمت هو بمثابة دعم غير مباشر للقمع.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان قوله في الاجتماع الأسبوعي لكتلة حزب العدالة والتنمية البرلمانية إن «مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمنح دعما غير مباشر للظالم. الانتظار وتضييع الوقت في الوقت الذي يقتل فيه الشعب السوري يوميا يساوي دعم القمع».

وأشار أردوغان الثلاثاء إلى أن العالم فقد الثقة بالرئيس السوري بشار الأسد، مشددا على أن تصديق وعوده سيمنحه «المزيد من الوقت لارتكاب المجازر».

تحليل إخباري

خطة أنان بين التطبيق والفشل: احتمالات المرحلة المقبلة

«خطة أنان» التي طرحها مبعوث الجامعة العربية والأمم المتحدة المشترك كوفي أنان لتسوية الأزمة السورية، قوتها في الدعم الدولي القوي المتوافر لها وفي أن لا بديل عنها، وقد باتت الملاذ والفرصة الأخيرة للحل السياسي للأزمة المرشحة لأن تصبح خارج السيطرة من دون هذا الحل وعلى أساس هذه الخطة.

أما نقطة الضعف الأساسية فيها فتكمن في افتقادها الى آليات تطبيقية وفي وجود أزمة ثقة عميقة بين طرفي الأزمة والجهات الدولية التي تقف وراءهما: فالنظام السوري مع حلفائه يرى أن المنحى الذي ظهر من خلال مؤتمر اسطنبول ويدفع في اتجاه تصعيد ميداني وسياسي يتعارض مع مضمون مبادرة أنان ويساهم في غلق الأبواب أمام أي حل سياسي للأزمة، والمعارضة السورية مع الجهات الدولية الداعمة لها ترى أن النظام يمارس سياسة شراء الوقت ويواظب على سياسته التي انتهجها منذ بداية الأزمة وهي إعلان قبول المبادرات كما حدث مع المبادرة العربية ثم إجهاضها والتسويف فيها والقضاء عليها بحيث لا يكون هناك ما يمكن التفاوض حوله. أما الأطراف المراقبة والمتابعة لمسار الأزمة فإنها تلاحظ وجود ثغرة كبيرة تتعلق بسبل تطبيق خطة أنان، وحيث يتفق «محور اسطنبول» على أن تنفيذ مبادرة أنان يعني تأمين انتقال السلطة من النظام الى معارضيه، فيما يطرح «المحور الروسي» إجراء التسوية في ظل النظام ورئاسة بشار الأسد وعلى دخول الطرفين في عملية حوارية سياسية يمكن أن تؤدي أو لا تؤدي الى انتقال للسلطة تبعا لما ستقرره صناديق الاقتراع.

هذه الأجواء الملبدة والشكوك المتبادلة، لم يخرقها سوى الإعلان عن أولى الخطوات التنفيذية لخطة أنان وعن أول سقف زمني هو العاشر من الشهر الجاري. ففي هذا اليوم تكمل القوات السورية سحب آلياتها الثقيلة (الدبابات) وتعيد انتشارها على أن يلي ذلك وفي خلال 48 ساعة وقف النار وأعمال العنف من جانب المعارضة. ومجمل هذه التطورات يجعل من احتمالات تطبيق خطة أنان متساوية مع احتمالات الفشل في التطبيق ويبقي الوضع السوري في دائرة الغموض، وسط ثلاثة احتمالات في المدى المنظور وهي:

1 احتمال نجاح مهمة أنان في حال التزم النظام السوري بتنفيذ النقاط الست التي تقدم بها المبعوث الدولي، وفي حال التزمت الولايات المتحدة وتركيا بممارسة ضغوط على المعارضة للتجاوب مع هذه الخطة. في هذه الحال فإن الخطوة التالية لخطوة وقف النار اتخاذ قرار دولي لإرسال مراقبين دوليين (غير مسلحين ويتراوح عددهم بين 200 و300 مراقب) لمراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب القوات السورية من المدن. وبذلك تكون بداية الخروج من الوضع الأمني الى مرحلة الحوار السياسي بعدما تكون قد تأمنت له الأرضية والمناخات الملائمة.

2 احتمال فشل «خطة أنان»، وهذا ما يتحدد في التقرير الذي سيرفعه أنان الى مجلس الأمن عن تطورات الوضع في سورية ومدى التزام النظام السوري بهذه الخطة. وفي حال خلص التقرير الى أن النظام السوري لم يلتزم الخطة سيتم اللجوء الى مجلس الأمن لاستصدار قرار بفرض وقف العنف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لكن روسيا ستكون بالمرصاد لمثل هذا القرار وستمارس حق النقض «الفيتو» مرة ثالثة وإن من موقع أكثر إحراجا. ليصبح السؤال في هذه الحال: ماذا سيحصل إذا مارست موسكو «الفيتو»؟ هل تعود الأمور الى نقطة الصفر مجددا والى وضع ما قبل «خطة أنان»، أم ان المجتمع الدولي سيكون في حل من الموقف الروسي بعدما تكون موسكو تراجعت عن دعمها لخطة أنان ونقضت تعهداتها؟

3 احتمال أن تتواصل جهود ومفاوضات دولية لتسوية الأزمة السورية، موازية «لخطة أنان» وداعمة لها أو حائلة دون سقوطها. ويجري ذلك على خطين:

● خط تفاهم تركي ـ إيراني فتح مع زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان الى طهران ويكون في أساسه «تدخل إيران لدى النظام السوري لوقف حملته العسكرية مقابل تدخل تركيا لدى المعارضة السورية للموافقة على الحوار السياسي».

● خط تفاهم أميركي روسي فتح مع لقاء أوباما مدفيديف ويأخذ طريقه الى التبلور مع اللقاء المرتقب بين أوباما وبوتين بعد أن يتولى مهامه رسميا كرئيس، ويكون في أساسه تبادل خدمات: مساهمة روسية في تهدئة أجواء المنطقة حتى الانتخابات الأميركية الرئاسية، مقابل اعتراف أميركي بدور لروسيا في ملفي سورية وإيران.

الجيش يواصل عملياته ويستقدم تعزيزات إلى إدلب ودرعا وقصف أحياء حمص مستمر منذ نحو شهر

عواصم ـ وكالات: رغم إعلان الحكومة السورية التزامها بخطة المبعوث الأممي الى سورية كوفي أنان ذات النقاط الست وأولها إيقاف إطلاق النار وسحب القوات من المناطق السكنية، قتل ما لا يقل عن 40 شخصا في ظل استمرار عمليات القصف والقتل وجملة الاعتقالات والدهم في عدد من مناطق سورية أمس بمشاركة قوات نظامية معززة، بحسب مراقبين وناشطين.

فقد قامت القوات العسكرية باستقدام النظام لعناصر اضافية الى منطقتي الزبداني في ريف دمشق وداعل في محافظة درعا، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، والى محيط الرستن في محافظة حمص وادلب، بحسب ناشطين.

وفي مدينة حمص، قتل نحو 13 مدنيا اثر سقوط قذائف وإطلاق نار من رشاشات ثقيلة على حي البياضة وحي بعلبة.

وقال المتحدث باسم المرصد السوري لحقوق الإنسان سامي إبراهيم إن حي البياضة بمدينة حمص السورية وقرية البويضة الشرقية بالمدينة ذاتها تعرض لقصف شديد ومستمر من قبل قوات النظام السوري.

وأضاف إبراهيم في تصريحات لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أمس أنه في الوقت الذي تفر فيه أعداد كبيرة من العائلات من حمص نتيجة القصف، وبخاصة حي دير بعلبة، لقي 11 شخصا مصرعهم أثناء تعقب القوات النظامية لهم.

وأكد المتحدث على أنه لا أحد في سورية يصدق أنه في حال التوقف عن مقاومة نظام بشار الأسد واستمراره في السلطة سيمر الأمر بسلام، مشيرا إلى أن العالم كله يعلم أن «بشار كذاب» وأكاذيبه مستمرة ومتجددة، ويمارس ألاعيبه في الوقت الذي يعطيه المجتمع الدولي وقتا لذلك.

ودلل إبراهيم على حديثه بأنه سبق ان أعلن بشار إلغاء قانون الطوارئ، إلا أن العمل به لايزال مستمرا، حيث تقوم قواته باقتحام المنازل واعتقال الرجال والنساء وحتى الأطفال، فضلا عن قتل المواطنين تعذيبا.

من جهتها، أفادت الهيئة العامة للثورة السورية عن تجدد القصف على أحياء باب الدريب وباب هود وحي الصفصافة والحميدية لليوم الرابع والعشرين على التوالي.

وذكرت الهيئة في بيان صحافي أمس ان القصف استهدف ايضا حي الخالدية لليوم الخامس عشر وبمعدل اربع قذائف في الدقيقة الواحدة. كما تعرض المستشفى الوطني الى قصف بالهاون بعد ان اعلن الجيش الحر السيطرة عليه أمس الأول اضافة الى تعرض حيي القصور والقرابيص المجاورين الى قصف عنيف أيضا.

وتعرضت مدينة الرستن، التابعة للمحافظة لقصف عنيف أمس، بحسب ما افاد جنود في الجيش السوري الحر ووكالة فرانس برس.

وذكرت تنسيقية الرستن على الأرض ان قوات النظام تطوق قرى جرجيسة وحربنفسة وتومين من الجهة الشمالية لمدينة الرستن بأكثر من ثلاثين باصا محملة بعناصر «الأمن والشبيحة» وثلاثين دبابة، مشيرة الى «حملة اعتقالات واسعة وإحراق دراجات نارية ونهب بعض المنازل والمحال التجارية».

وفي محافظة حماة أفاد المرصد بأن القوات النظامية نفذت حملة مداهمات واعتقالات في بلدة كفرنبودة في الريف الشمالي، وحملة مداهمات واعتقالات وإحراق منازل في قرى جرجيسة وحربنفسة وتومين في الريف الجنوبي.

والى محافظة ادلب، قتل مواطنون اثر اصابتهم في إطلاق نار وقصف في قرية تفتناز التي دارت فيها اشتباكات عنيفة بين القوات النظامية ومجموعات مسلحة منشقة أسفرت كذلك عن مقتل أربعة جنود في ناقلتي جند تم اعطابهما.

وقتل مواطن من بلدة كنصفرة في ادلب بإطلاق الرصاص عليه على طريق دمشق ـ حلب الدولي.

ووصلت صباحا عشرات الحافلات العسكرية المحملة بعناصر الجيش الى مدينة داعل في محافظة درعا، وتلت ذلك حملة مداهمات أسفرت عن اعتقال 12 شخصا، فيما أقدمت قوات النظام على إحراق سبعة منازل في المدينة، بحسب المرصد.

وقال ناشط في درعا يدعى سيد محمود في اتصال عبر سكايب مع وكالة فرانس برس ان «الوضع متوتر جدا في داعل»، مؤكدا ارسال التعزيزات.

وأضاف ان قوات النظام «في إطار سياستها الهادفة الى تجويع الناس، تهاجم المنازل وتدمر المؤن، وتدخل الى الافران وترمي عجين الخبز في الطرق»، مشيراً الى قطع التيار الكهربائي 15 ساعة في اليوم.

وكانت اشتباكات وقعت بعد منتصف ليل أمس في مدينة انخل في درعا بين القوات النظامية ومجموعة مسلحة منشقة.

من جهة أخرى، وقعت في ريف دمشق، بحسب المرصد اشتباكات فجر أمس بين القوات النظامية ومجموعات مسلحة منشقة في مدينة دوما.

وقال ان قوات الأمن نفذت «حملة مداهمات واعتقالات في الأحياء الغربية لمدينة الزبداني» التي وصلت اليها «عشرات الحافلات المحملة بالعناصر» صباحا.

على صعيد متصل افادت لجان التنسيق بوقوع انفجار ضخم في حي القدم على طريق دمشق ـ درعا ما أدى الى اغلاق الطريق دون أن يتم تحديد أسباب الانفجار.

من جهته، أعلن مجلس قيادة الثورة في دمشق عن خروج تظاهرة مسائية من مخيم فلسطين تطالب بإسقاط النظام مضيفا أن الأمن أطلق الرصاص على المتظاهرين في حي المزة بالعاصمة وعلى تظاهرة أخرى خرجت قرب السفارة الإيرانية عند مفرق كفر سوسة إضافة الى سماع أصوات اشتباكات عنيفة في حرستا بريف دمشق ترافق مع دوي انفجار ضخم.

رفعت الأسد يستبعد صمود ابن شقيقه ويصر على أن عائلته لا تزال تحظى بشعبية

عواصم ـ وكالات: استبعد رفعت الأسد عم الرئيس السوري الحالي بشار الاسد ونائب الرئيس السابق حافظ الأسد، تمكن النظام الحالي في دمشق من البقاء طويلا في السلطة.

وأضاف في تصريحات لـ «بي بي سي» أن العنف الحالي في سورية بلغ حدا يفوق قدرة بشار الأسد وحكومته على البقاء.

وأوضح قائلا «المشكلة انتشرت في شتى أنحاء سورية، لا يوجد مكان بمنأى عن العنف لذا اعتقد أن بشار الأسد لن يتمكن من البقاء طويلا في السلطة». وأعرب الأسد العم عن اعتقاده بأنه «في حال بقاء الأسد يجب أن يتعاون مع حكومة جديدة وتقديم خبرته لها».

لكنه رفعت أصر على أن عائلة الأسد لا تزال تحظى بشعبية بين أبناء الشعب السوري مضيفا أنه يجب إرسال بعثة من الأمم المتحدة والجامعة العربية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد رحيل نظام ابن شقيقه. وقال «سنرى بعد ذلك أن عائلة الأسد ستحصل على أهمية أكبر ودعم أكثر من بعض الشخصيات التي لا معنى لها التي نراها على شاشات التلفزيون الآن» في اشارة الى المجلس الوطني المعارض ورموز المعارضة الأخرى.

يذكر أن رفعت الأسد كان نائبا لشقيقه الرئيس الراحل حافظ الأسد، قبل أن يتم نفيه إلى فرنسا بعد محاولة فاشلة للاستيلاء على السلطة قبل عقود. وقاد رفعت الأسد حملة عسكرية على حماة في عام 1982 أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من السوريين. وعلى الرغم من نفيه من البلاد عام 1984 بعد محاولة الانقلاب الفاشلة إلا أنه جرد من منصب نائب رئيس الجمهورية عام 1998.

اتفاق على آلية تعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ودمشق

دمشق ـ هدى العبود ـ وكالات: تم الاتفاق بين الحكومة السورية واللجنة الدولية للصليب الاحمر أمس على «آلية للتعاون والتنسيق» لتسهيل مهمة اللجنة الانسانية بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر في المناطق السورية المتضررة، حسبما أفاد بيان لوزارة الخارجية السورية.

وتم الاتفاق خلال اجتماع بين وزير الخارجية وليد المعلم ورئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر جاكوب كلينبرغر الذي يزور سورية.

وأفاد البيان بأنه «تم الاتفاق على آلية للتعاون والتنسيق المباشر بين اللجنة الدولية للصليب الاحمر ومنظمة الهلال الاحمر السوري من جهة وبين وزارة الخارجية والمغتربين من جهة اخرى، بغية تذليل أي عقبات وتحقيق وتثبيت التعاون المرجو ضمن المهمة الانسانية المحددة».

وجدد المعلم خلال الاجتماع بحسب البيان «التأكيد على استمرار سورية في توفير ما يلزم لإنجاح عمل اللجنة الدولية في سياق مهمتها الإنسانية وبالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر السوري». وحضر الاجتماع رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري عبدالرحمن العطار.

من جهته، قال المتحدث باسم الصليب الاحمر الدولي في دمشق صالح دباكه لـ «فرانس برس» ان كلينبرغر سيتوجه اليوم الى درعا حيث يمكن ان تجري عملية توزيع مساعدات انسانية.

تقرير إخباري

تراجع نسبة مسيحيي الأردن خلال 50 عاماً من 12٪ إلى 3٪

عمّان ـ يو.بي.آي: لاحظ رئيس المعهد الملكي الأردني للدراسات الدينية كامل أبو جابر وجود انخفاض في أعداد المسيحيين في الأردن بنحو 3٪.

وقال أبو جابر لـ «يونايتد برس إنترناشيونال» أمس الأول ان «الأرقام الصادرة عن الكنيسة الكاثوليكية في الأردن أكدت أن عدد المسيحيين في المملكة انخفض إلى 3٪ من العدد الكلي للسكان البالغ نحو 6 ملايين نسمة، حيث وصل إلى 250 ألفا بينما تراوح عدد المقيمين منهم في المملكة ما بين 170 و190 ألفا».

وأشار إلى تراجع عدد المسيحيين في الأردن من 12٪ من مجموع السكان عام 1956 إلى أقل من 4٪ في الوقت الحالي.

وأرجع أسباب تراجع عدد المسيحيين في الأردن إلى عوامل عدة منها ما ارتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخصائص الثقافية والمهنية، إضافة إلى الهجرة وجاذبية الدول التي هاجروا إليها.

ويتمركز المسيحيون في الأردن شمال وجنوب البلاد وبخاصة في مدن مأدبا وعجلون والفحيص وماحص والكرك وإربد والزرقاء والعاصمة عمان وهم ممثلون في البرلمان بـ 9 مقاعد من أصل 110، كما إنهم ممثلون بالحكومة ومختلف أجهزة الدولة.

وتقول دراسة أعدها الأمير الحسن بن طلال (عم الملك) أن «عدد المسيحيين في الأردن وبين عرب فلسطين وإسرائيل هي نصف مليون مقسم بالتساوي تقريبا بين أردنيين وفلسطينيين وهو ما يعني 6٪ في كلا الحالتين».

ويقدر عدد المسيحيين في الأردن بنحو 220 ألفا أي 3٪ من إجمالي عدد السكان مع مراعاة هجرة الفلسطينيين إلى الأردن بعد عامي 1948 و1967 في تركيبة الطوائف المسيحية.

ويتوزع المسيحيون في الأردن على النحو التالي: 120 ألفا روم أرثوذكس و33 ألفا روم كاثوليك لاتين 5 آلاف بروتستانت 7 آلاف أرمن أرثوذكس 5 آلاف سريان أرثوذكس 3300 أقباط 1300 وسريان كاثوليك 600.

وهناك بعض الطوائف الأخرى والتي لا توجد إحصائيات لها مثل الكنيسة الإنجيلية اللوثرية الكنيسة المعمدنية جماعة شهود يهوه وكنيسة المورمون الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الكلدان الكاثوليك الموارنة الكنيسة التوحيدية وغيرها.

وقال أبو جابر «لم يتعرض المسيحيون الأردنيون في يوم من الأيام للعنف بل عاشوا بسلام مع إخوتهم المسلمين حياة اجتماعية وسياسية ووطنية عادية».

وأكد أن «لا شيء يخيف المواطن المسيحي من دستوره وحكومته فهو مواطن بحقوق المواطنة شأنه شأن المواطن المسلم».

ورأى أنه «اختلاف الدين والتعددية أمور شرعية يحميها القانون»، مؤكدا أن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين جيدة جدا وعلاقات رجال الدين المسيحي مع جميع السلطات في الأردن جيدة جدا».

وأوضح أن «المستقبل يوحي بمزيد من الاطمئنان لوضع المواطنين المسيحيين»، مؤكدا أنه «لا شيء في الأفق يوحي لهم بالقلق مقارنة بالمسحيين في دول إسلامية أخرى».

ولاحظ أبو جابر «تراجع عدد المسيحيين في الأردن من 12٪ من مجموع السكان عام 1956 إلى أقل من 4٪ في الوقت الحالي».

رئيس وزراء الأردن ينفي استقالة وزير العدل في حكومته احتجاجاً على قانون الانتخابات

عمّان ـ أ.ش.أ: نفى رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة المعلومات التي تحدثت عن استقالة غير معلنة حتى الآن لوزير العدل في حكومته سليم الزعبي احتجاجا على قانون الانتخابات.

وقال الخصاونة في تصريح لصحيفة «الدستور» الأردنية امس ان الزعبي لم يقدم استقالته من الحكومة كما تردد أمس، مشيرا إلى أن الوزير الزعبي طلب اجازة خطية لأسباب صحية وهذا الطلب الخطي موثق لدى الحكومة.

وأضاف ان الشائعات كثيرة حول الحكومة الأردنية وأنها تزداد كلما اقتربت من تنفيذ أهم ما في خطاب تكليفها. وحول قانون الانتخاب، قال الخصاونة «إن كثيرا من الخطوط العامة المتعلقة بشأن قانون الانتخاب والتي يتم تداولها ليست دقيقة وان كثيرا من هذه التفاصيل غير واردة في قانون الانتخاب، وهي من ناحية فنية سترد في النظام الانتخابي وليس في قانون الانتخاب».

وأكد أن هذه التفاصيل ليست دقيقة وليست نهائية، وتميل في حالات الى ما سماه التنبؤ أو جمع المعلومات بشكل غير دقيق، مشددا على أن الحكومة ستحيل قانون الانتخاب الى مجلس النواب نهاية الاسبوع الجاري وفقا للمسات الأخيرة التي يتم وضعها، ثم يصبح دور الحكومة الدفاع عن القانون امام مجلس النواب من أجل اقرار القانون، وبحيث يتطلع الجميع الى مجلس النواب من اجل انجاز القانون خلال الدورة العادية للمجلس.

وكانت معلومات قد تسربت أمس الأول عن استقالة وزير العدل الأردني سليم الزعبي احتجاجا على قانون الانتخاب وتدخل الاسلاميين في بعض خطوطه العامة وبسبب احساس الوزير أن الحكومة مندفعة باتجاه الاسلاميين وتتأثر برغباتهم في القانون، فيما سرت معلومات اخرى تناقض سيناريو الاستقالة، لكنها تقترب منها بشكل آخر، عبر التأكيد على ان الوزير يتمنع عن الذهاب الى وزارته وانه دخل في «خلوة» بعيدا عن العمل الرسمي، دون ان يكتب استقالته بشكل نهائي، بما يعبر عن موقف احتجاجي لا يختلف كثيرا عن مضمون الاستقالة.